

الجامعة المستنصرية/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
قسم المجتمع المدني وحقوق الإنسان

أزمة الهوية الوطنية وسبل معالجتها

أزمة -- الهوية الوطنية --- سبل

٠١ م د سميرة حسن عطية

Mustansiriya University / Mustansiriya Center for Arabic
and International Studies

Civil Society and Human Rights Section

The crisis of national identity and ways to address it

Crisis - national identity --- ways

Dr. Samira Hassan Attieh

Baghdad 2016

Introduction

A person lives and belongs to a particular country. The continuation of his life is connected to his country's life. This affiliation contributes to the identification of people's personality and his distinctiveness from others. He contributes in defining his idea of loyalty and belonging to this country, which characterizes it with cultural, linguistic, historical, cultural, religious and above all else.

That the circumstances and conditions that have passed on Iraq, which affected the national identity of Iraq from the American occupation, terrorism, extremism and regional intervention, which has worked to fold the national identity of Iraq, and turned into a crisis in the national identity of Iraq, which created many diseases and societal problems in the lack of understanding of the sub-ethnic identity, And religious, which directly affect stability due to the contradiction and difference of interests reflected negatively on society and cohesion and the spread of violence and the destruction of cultural heritage and sub-subsidiary agreements, so work to strengthen the national identity And on the contrary shows violence, intolerance and unemployment. The importance of

national identity stems from the fact that it is the general spirit of the society and the control of its members and groups leading to the unification of their feelings and feelings and thus their cohesion and solidarity. It works to deepen the ties of common belonging to play a role in strengthening the structure of national awareness among the people of one nation and feel their value as members of society to preserve the Iraqi national identity and to belong to it and defend it.

المقدمة:

يعيش الإنسان وهو ينتمي إلى وطن معين وترتبط حياته واستمرار حياته فيه ويسهم هذا الانتماء في تحديد شخصيته وتميزه عن الآخرين، ويسهم في تحديد فكره ولأئه وانتمائه إلى هذا الوطن الذي يميزه بمميزات ذاتية وثقافية لغوية وتاريخية وحضارية ودينية وفوق كل ذلك أو كل ما يجمع ذلك سمة الوطنية.

أن الظروف والأوضاع التي مرت على العراق والتي أثرت على الهوية الوطنية العراقية من الاحتلال الأمريكي والإرهاب والتطرف والتدخل الإقليمي التي عملت على أضعاف الهوية الوطنية العراقية، فتحوّلت إلى أزمة في الهوية الوطنية العراقية التي أوجدت الكثير من الأمراض والمشاكل المجتمعية في عدم الفهم للهوية الفرعية العرقية والقومية والطائفية والدينية، التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الاستقرار بسبب التناقض والاختلاف في المصالح انعكس سلباً على المجتمع وتماسكه وانتشار العنف وتدمير الموروث الثقافي وتعدت الولاءات الفرعية، لذا فالعمل على تقوية الهوية الوطنية الشاملة على حساب الهوية الأخرى الفرعية فإنها تحقق الأمن والاستقرار والتسامح والأعمار وعلى العكس يظهر العنف والتعصب والبطالة، وتنبع أهمية الهوية الوطنية من كونها الروح العامة للمجتمع والمسيطرة على أفرادهم وجماعاته المؤدية لتوحيد مشاعرهم ووجدانهم ومن ثم تماسكهم وتضامنهم. وتأتي عم طريق استقرار الدولة وتقارب سكانها لمختلف الطوائف وتقوية روابطها فهي تعمل على تعميق روابط الانتماء المشترك لتؤدي دورها في تعزيز بنية الوعي الوطني لدى أبناء الوطن الواحد وتشعرهم بقيمتهم كأعضاء في المجتمع للمحافظة على الهوية الوطنية العراقية والانتماء لها والدفاع عنها.

مشكلة البحث:

يعد الأمن والاستقرار ضرورة حتمية لحماية الفرد والجماعة وإحراز التقدم والنمو وتعزيز السيادة الوطنية، فهو يتأثر بالتهديدات الداخلية والخارجية ودرجة تأثيرها عليه. لقد خضع العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ إلى تلك التهديدات سواء العسكرية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، التهديدات لم سبق لها مثيل أدت إلى أضعاف الهوية الوطنية العراقية التي كانت وما تزال أولى التحديات التي يواجهها المواطن العراقي.

أهمية البحث:

أن الهوية الوطنية لها القدرة على استقطاب التعددية السلبية في الدول التي تعاني من الضعف في الاندماج كما هو الحال في العراق، لقد عانى العراق بعد عام ٢٠٠٣ من مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية بسبب الاحتلال وانتشار الفقر والفساد الإداري والمالي الذي تسبب في أهدار أمواله وانتشار التطرف والإرهاب، مما انعكس سلباً على أضعاف الهوية الوطنية لصالح الهويات الفرعية، لذا فإن معالجة هذه الظاهرة الخطيرة على بنية المجتمع تتطلب تضافر كل الجهود من المجتمع المدني، ورجال الدين، ورجال الدولة، والنخب والقوى والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام للعمل على ترسيخ الوحدة الوطنية وتنميتها لتحقيق أهداف المجتمع في التقدم والرفق، والوقوف على أهم التحديات التي تواجه المجتمع للقضاء على ظاهرة ضياع الهوية الوطنية وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة الهوية الوطنية وتقويمها لتحقيق الأمن والاستقرار والأعمار.

مفهوم الهوية الوطنية:

- المفهوم اللغوي للهوية الوطنية: يرجع مفهوم الهوية الوطنية إلى أصلها اللاتيني ويعني الشيء نفسه أو الشيء الذي هو عليه، وأي شيء له الطبيعة نفسه التي للشيء الآخر (الجاسور، ٢٠٠٨، ص ٦٧٣).

ويرجع أصله في اللغة العربية يشتق مصطلح الهوية من الضمير، هو المركب من تكرار هو ، وهي استعمال حادث، أما الهوية بفتح الهاء فهي البعيدة المهواة والموضع الذي يهوي ويسقط من وقف عليه(محمد، ٢٠١١، ص٣٠)

وعند الفارابي، هوية الشيء عينه وتشخيصه وخصوصيته ووجوده المقرر له الذي تقع فيه أشارك الهوية الوطنية(المصدر السابق، ص٣٠).

الهوية الوطنية اصطلاحاً: أنها السمة الجوهرية العامة لثقافية من الثقافات لكن هذه السمة ليست ثابتة أو جاهزة أو نهائية كما يفهمها أو يعرفها البعض أحياناً وهي مشروع ثقافي مفتوح على المستقبل لكنه مشروع معقد ومتشابك ومتغير من العناصر المرجعية المتنقلة المادية والاجتماعية والذاتية المتداخلة والمتفاعلة مع التاريخ والتراث والواقع الاجتماعي(علي، ٢٠٠٨، ص١٧).

الإطار النظري:

مستويات الهوية الوطنية:

- الهوية الوطنية على المستوى الفردي: أي تعود الفرد بالانتماء إلى الجماعة أو إطار إنساني أكبر يشاركه منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات، وهذه الهوية حقيقية فردية، نفسية ترتبط بالثقافة السائدة والتنشئة الاجتماعية.

- الهوية التعبير السياسي الجمعي عن الهوية في شكل منظمات أو أحزاب وهيئات شعبية ذات طابع تطوعي واختياري.

- تبلور وتجسد هذه الهوية في مؤسسات وأبنية وإشكالية قانونية على يد الحكومات والأنظمة.

عناصر الهوية:

الهوية هي تعبير عن كل السمات والخصائص التي تميز شخصاً عن الآخرين، وهذا يعني أن للهوية عناصر ومكونات ومركبات تشكل شكلاً متحركاً ومتغيراً، وهي ليست معنى جاهز أو نهائي وإنما هي عمل يجب أكماله دائماً والتغيير هو الذي يطبع الهوية وليست الثبات والتفاعل بحكم علاقة الإنسان بالآخر(ويكيبيديا الموسوعة الحرة)وهي ليست أحادية البنية أو الشكل وإنما تتألف من عناصر مختلفة ومتعددة كالعنصر الاثني والديني واللغوي والإخلاص والمعلمي إلى جانب الخبرة

الذاتية والوجدانية، والعلمية، واجتماع هذه العناصر يمثل وحدة الهوية الوطنية(أبو دان، ٢٠٠٧، ص ٩٤).

عناصر الهوية:

١- الأرض: هي أرض الوطن بالنسبة للشعب أو الأمة وهي ملك عام لجميع أفراد الشعب ولا يمكن لأحد التفريط بجزء منها أو التنازل عنها.

٢- اللغة: وهي جزء من الهوية الثقافية، وهي توحد الانتماء الجماعي مثل الهوية القومية للأمة العربية.

٣- الدين: فهو الحاسم في تعزيز الهوية وتقوية ملامحها المشتركة(الجاسو ، مصدر سابق، ص ٦٧٤).

وهناك عناصر أخرى تشمل جوانب أخرى ناتجة عن العيش المشترك كالذاكرة التاريخية الوطنية المشتركة النابعة من الأوضاع والظروف التي عاشها الشعب في أمة معينة أو دولة معينة بمختلف أشكالها وتأثيراتها الإيجابية والسلبية: أي أنتجت وبلورة ثقافة شعبية موحدة فيها حقوق وواجبات مشتركة واقتصاد مشترك الذي يؤثر في الشعب وأوضاعه ومستواه ارتفاعاً أو انخفاضاً ينتج عن القبول أو عدم القبول وكذلك ترتبط الهوية بالمواطنة في الدولة من جانب الجنسية كظاهرة وتجسيد لفكرة المواطنة وكذلك الانتماء السياسي والأبعاد الثقافية للفرد والجماعة أي أن هناك أشياء كثيرة يمكن أن يتشكل من خلالها مثل الأفراد والأسرة والمدرسة والطبقة والدين والثقافة والمجتمع ويتأثر هؤلاء الأفراد بخبراتهم وتجاربهم الشخصية ولقاءاتهم مع الآخرين، وهذه المميزات الأساسية التي كونتهم كمجموعة لهم خصوصية معينة برغم من اختلاف لغتهم أو دينهم.

تحديات الهوية الوطنية العراقية

لقد عاش العراقيون على مر العصور في الرقعة الجغرافية المعينة والمحددة بالعراق وبلاد ما بين النهرين حيث تعايشوا وبنوا دولتهم و وثقافتهم وحضارتهم الميزة برغم من اختلاف مكوناته اثنياته وقبائله وطوائفه المتعددة وأديانه المختلفة، وفي ظل الظروف والمتغيرات التي تعرض لها العراق التي طالت تأثيراتها كل سيء في المجتمع ومنها الهوية الوطنية ، وفي ضوء ذلك سيكون المواطن أمام حالة طبيعية ، وهي الاعتزاز بهويته ولكي لا ينبغي الاعتزاز الذي لا يصل إلى التعصب على حساب انكسار أو تجاهل الآخر الذي يتعايش معه خلال مراحل تاريخية وتكوينية ومهما كان السبب(مركز دراسات الأمة).

أن الأيدلوجية المعتمدة على أسس طائفية وعنصرية، وقومية، وقبلية هي فكرة منافية لثقافة المواطنة والذي يقوم على ترجيح جماعة على أخرى (النجار، ٢٠٠٨، ص ٤٤).

أن مشكلة الهوية الوطنية في العراق هي جهل ثقافي وعدم وعي بواقع الهوية الوطنية العراقية وعدم الاستفادة منها إذ كان التركيز في كل مرحلة من مراحل التاريخ التي مرت بها الهوية الوطنية على الجوانب الفرعية الجزئية والتي لا تشمل المعنى العام للوحدة الوطنية وعدم اتفاق الجماعات العراقية المختلفة على تاريخ وطني مشترك مما يؤدي إلى أضعاف الهوية الوطنية وتقسيم العراقيين كل حسب الهوية الجزئية أو الفرعية القومية أو العرقية أو الدينية أو الطائفية والتي تعيد الفرد عن الهوية الوطنية الشاملة.

فقد تعرضت الهوية الوطنية العراقية إلى الازدواجية والتهميش منذ أكثر من خمسين عام بين تحديات خارجية داخلية و بقي هناك من يعتز بهويته الوطنية، ووجودها يقف بالضد منه وممن يزاوج بين الهوية الوطنية بهوية أخرى، ومما يؤدي إلى اضطراب الأوضاع أو حتى الوصول إلى حرب أهلية ودينية وطائفية .

أن الخوف على الهوية الوطنية باختلاف الأيدلوجيات القومية والطائفية الدينية والعرقية تبدأ دوامة أزمة الهوية نتيجة للأحداث والمتغيرات والتحديات التي تمر بها وتواجهها، ولما مر به العراقيين احتلال أمريكي وما تعرض له من حكم استبدادي وحروب وحصار اقتصادي وانتشار الفساد والبطالة والحرب على داعش وسياسة الإقصاء والتهميش أثاره السلبية الكبيرة على الفرد والمجتمع العراقي التي أثرت على الاختلال في البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ظهرت في شكل انقسامات إلى إدارات القوى الخارجية أن ترسخها في المجتمع العراقي لتعيد تركيبه في الصورة التي تريدها وفق مصالحها (النجار، ٢٠٠٨، ص ٤٤).

واقع المواطنة في العراق:

عاش العراق في الحقبة التي كان النظام السابق يمارس بحقه أبشع صور التهميش والإقصاء إلى ابسط الحقوق حتى سقط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ ، واستبشر الشعب العراقي خيراً وسرعان ما تبدد الأمل بعد مرور أكثر من ثلاث عشر عاماً على التغيير ما زال المواطن العراقي يعيش دون المستوى المطلوب.

يتميز الشعب العراقي بتنوع نسيجه الاجتماعي والديني والذهبي، مع مروره في بعض المراحل التاريخية في عمليات نزاعات محلية وبفعل أطراف خارجية أو بفعل القائمين على السلطة ظل محافظاً على نسيجه وتعايشه السلمي على مر

العصور وظل هو صاحب الدستور الأول في العالم وشاهد على ذلك قانون أور نمو، وبعده قانون حمورابي، وهو الذي علم العالم الكتابة والحضارة (الحساني، ٢٠٠٥، ص ٥٩)، وكان منطلقاً لنشر الدين الإسلامي وقبله المؤمنين ومحط أنظار العالم ومركز أشعاع فكري وحضاري إلى كل أرجاء العالم وعلى ذلك فقد ظل العراق متماسكاً بنسيجه الاجتماعي وتنوعه بما يمكنه من عمق تاريخي أفشل كل المحاولات التي جرت عبر التاريخ محاولة لجعل شعبه تابع لقوى وإرادات خارجية، فقد عاش على هذه الأرض وطبيعة العلاقة بين أبنائه بشكل جعله يحتفظ بهذا التنوع من نسيجه الاجتماعي القوي حيث عاش أبناء الأديان مجتمعين تحت خيمة الوطن الواحد، تجمعهم الروابط من الأرض والتاريخ والمصالح المشتركة وكلما واجه العراق التحديات ترى لحمته تتوحد وتصبح قادرة على مواجهة كل أنواع التحديات والهجمات مهما تنوعت أهدافها و وسائلها (الوردي، بدون، ص ٢٠)، هذا هو جوهر المواطنة التي تأسست على الولاء للوطن والدفاع عنه، بالرغم من التبتين في الانتماءات والتوجهات الفرعية. لم يشهد المجتمع العراقي بروز أزمات جادة تأخذ صور الصدام بين مكوناته برغم من ميل مشاعر معينه لدى أفرادهِ إلى إحدى المكونات أو المذهب لكنها كانت مجرد مشاعر ، ولم تتحول تلك المشاعر إلى سلوك عدواني، بل كان المجتمع العراقي غاية في التسامح الإنساني بين مكوناته، حتى الذين استوطنوا العراق وعاشوا فيه وامتزجت ثقافتها بثقافته وهذا يدل على تعايش الشعب العراقي وتسامحه مع الآخرين لذلك ساد السلام الاجتماعي بين مكوناته الاجتماعية (المصدر السابق، ص ٢٠).

لقد كانت ممارسات السلطة في ظل النظام البائد من سياسة تسلطية مقبنة، احتكرت السياسية لصالحها وليس لصالح تشكيل اجتماعي أو مذهبي واحد، وذلك أن ضحايا السلطة كانت تنتمي إلى معظم المذاهب والمكونات الاجتماعية العرقية، وكانت الحروب التي خاضها النظام ضد دول الجوار، فقد غدت نزعة وثقافة الحقد والكراهية و العنف لدى الشعب العراقي ، خاصة الأطفال والشباب ، وبعدها جاءت صفحة الحصار الذي فرض على الشعب العراقي من سنة ١٩٩٠-٢٠٠٣ كل هذه الأسباب عمقت ثقافة الحقد بفعل الفقر والعوز الذي طال معظم شرائح الشعب العراقي، مقابل أثراء المقربين من السلطة وتجار الحروب، وارتفاع معدلات الجريمة وتدني مستوى التعليم والثقافة بفعل الظروف الصعبة التي مرت بها فئات الشعب العراقي مما اضطر إلى ترك أبنائها الدراسة ليشتغلوا أعمال مختلفة لسد رمق العيش. وهذا أدى إلى هدم القيم الأصيلة للمجتمع، كالصدق والمحبة والتعاون وحلت محلها قيم وسلوكيات رذيلة وغريبة على المجتمع، كالكذب والحيلة والأنانية والمصالح الضيقة وكل ذلك انعكس سلباً على الروح الوطنية التي بدأت تضعف بعد

الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ جعلت انتقاله كاملة في واقع المجتمع العراقي من حالة التسلط والصهر والدمج إلى حالة الفوضى وغياب القانون وانهيار سلط الدولة وتدني مستوى الوعي السياسي، فقد أعطى هذا الوضع إلى أطراف قامت بعمليات السلب والنهب والقتل وتنامي روح الانتقام والثأر التي غذتها أطراف خارجية وإقليمية ودولية (حسين، ٢٠٠٥، ص ٣٣٨).

رغم الانهيار الأمني وأحداث العنف والاغتيالات التي راح ضحيتها المئات من أبناء الشعب العراقي ، فقد ظل الشعب متماسكاً على مدى ثلاث سنوات تقريباً، حتى تم تفجير الإمامين العسكريين عام ٢٠٠٦ ، فقد كانت الشرارة التي أشعلت فتيل الحرب الطائفية التي استمرت أكثر من سنتين، مما أفضى إلى انهيار حالة التعايش السلمي. لقد عاش العراق في هذه الفترة حالة مقيتة من التخندق والافتتال الطائفي ، وضعف الأجهزة الأمنية وتدني تسليحها وضعف تدريبها في حين كانت القوى الإرهابية والجماعات المسلحة تمتلك الأسلحة المتطورة والتدريب العالي، فضلاً عن ظاهرة المحاصصة الطائفية التي تم تكريسها في العملية السياسية والسياسات الامريكية التي اتبعتها أيام تشكيل الحكومات المؤقتة بزعامة (بول بريمر) لذا أصبحت معظم المدن العراقية مناطق نفوذ تخضع بعضها للقوى الإرهابية ، وتقسيم المدن إلى جهتين لذا الطرف أو ذاك، وعلى ذلك جرت عملية تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي، لاسيما بعد أن أضحت عمليات القتل تجري على الهوية والاسم، مما دفع الكثير من الأسر العراقية للهجرة خارج العراق أو إلى داخله، وتلك الأسر التي تعرضت للتهجير القسري من قبل الجماعات المسلحة.

تعد هذه الظاهرة الطارئة على المجتمع العراقي وغربته على ثقافته المعروفة بصدق نواياه وطبيعته وعاطفيته وتسامحه، وبعد ذلك جاءت صفحة تشكيل الصحوات التي انطلقت من المناطق الغربية والتي كانت تقاتل القوات الأمنية العراقية والقوات الامريكية، وخطة الحكومة في تطبيق فرض القانون، وبعد أن تزايد الاهتمام الدولي والمحلي والرسمي والشعبي بعملية المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي الذي أدرك انه مكون من فئات أثنية ودينية مختلفة لا يمكن فصلها (مجموعة باحثين، ٢٠٠٧، ص ٩٧).

بذلت العشائر العراقية مساعي كبيرة من أجل تجسيد المصالحة على أرض الواقع ونجاحها في الحد من صفحة الافتتال الطائفي، وتخفيض نسبة العنف والقتل بدرجة كبيرة. بقيت القوى الخارجية والداخلية تغذي إشاعة الطائفية بشتى الوسائل المادية والإعلامية بغية تأجيج لأوضاع وإعادة العراق إلى حالة الافتتال والعنف والفساد وبكل أنواعه وصولاً إلى انهيار الدولة وإعادة العراق إلى نقطة الصفر، من جانب

آخر ظل (مجلس النواب والوزراء) يتدنى أدائه السياسي وتساعد حجم التحديات الأمنية وخاصة بعد ظهور ما يسمى بداعش الإرهابي وسيطرته على أجزاء واسعة من العراق بعد ٢٠١٤/٦/١٠ وعمليات النزوح الكبيرة للسكان من مناطق سكناهم وتفاقم معاناتهم، وكذلك تفاقم الأزمة الاقتصادية أثر انخفاض أسعار النفط باعتباره المورد الرئيس لتمويل ميزانية الدولة والعمليات العسكرية لتطهير المناطق المحتلة من قبل تنظيم داعش الإرهابي ، وتفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي وما نجم عنه من نهب وتهريب أموال طائلة خارج العراق التي ما زالت استعنتها بعيدة التي ولدت آثار اقتصادية كبيرة منها:

- ١- ارتفاع حاد في الأسعار مما أدى إلى رفع معدلات التضخم الذي أدى إلى ازدياد الفقر.
- ٢- ضعف الدخل القومي واستنزاف الاقتصاد الوطني وتحويل الأموال إلى خارج العراق واستثمارها لصالح الدول المستفيدة.
- ٣- ضعف الادخار والاستثمار وضعف القطاعات الإنتاجية وسيطرة المنتجات الأجنبية على الأسواق المحلية.
- ٤- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية بسبب الفساد الإداري والمالي مما أدى إلى زيادة الفقر والبطالة وإيقاف عجلة الاقتصاد الوطني.
- ٥- عدم استقرار الأسواق النقدية والمالية مما يضعف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.
- ٦- التهرب الضريبي، مما أدى إلى الاختلال في إيرادات الدولة مما يعيق معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة.
- ٧- هدر الأموال بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية.
- ٨- دخول البضائع المغشوشة والرديئة أو منتهية الصلاحية إلى الأسواق المحلية(أحمد، ٢٠١١، ص٩٥).

ورغم الموازنات الانتحارية بسبب المبالغ الطائلة التي دخلت العراق في ظل ارتفاع أسعار النفط إلا أن تقرير الأمم المتحدة الذي صدر عام ٢٠١٣ لخص الآثار الناجمة عن تلك الظاهرة بالآتي:

- ١- لم تتمكن الحكومة العراقية من تقديم الخدمات الأساسية بشكل كفاء، فحوالي ٢٣% من العراقيين يعيشون في فقر مدقع.
- ٢- الاقتصاد العراقي بقي ضعيف وغير قادر على خلق فرص عمل مما أدى إلى وجود بطالة بمعدل ٢٠%(الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١١، ص٢٥).

الآثار الناجمة عن الفساد الإداري والمالي ونهب الأموال في العراق:

- أدت ظاهرة الفساد الإداري والمالي إلى تعرض مؤسسات الدولة إلى خلل بنيوي ووظيفي، فما زالت عملية بناء المؤسسات تخضع بدرجة كبيرة لتأثير الجماعات المتنفة الفاسدة بما يضمن وصول أشخاص فاسدين إلى مواقع السلطة.
- *ضعف الأجهزة الرقابية وضعف وغياب المتابعة واستغلال الفاسدين لنهب أكبر قدر ممكن من الأموال وتهريبها للخارج وحرمان فئات الشعب من التوزيع العادل للثروة.
- سيطرة العناصر الفاسدة على المواقع القيادية وتزايد حدة الأزمات والتحديات الأمنية مقابل أبعاد وتهميش العناصر القيادية الكفوءة وكذلك صرف الأموال الطائلة لأغراض التدريب والتسليح والمعدات لتطوير القدرات الأمنية عرضة للنهب من قبل الفاسدين وكانت نتيجة لشراء أجهزة و معدات غير كفوءة أو رديئة أدت إلى خلق حالة من الإحباط وعدم الثقة والعجز لدى العناصر الأمنية وكذلك المواطنين؟
- ترسيخ قيم وسلوكيات غريبة على المجتمع العراقي قاده إلى الفساد ونهب الأموال والتشكيك في فعالية القانون ورمي قيم الثقة والأمانة الذي انعكس سلباً على شرعية النظام برمته.
- اليأس والإحباط الذي يشعر به أبناء الشعب العراقي من أزمائهم تحسین حالتهم المعيشية و الخدمية بالمهمة المستحيلة لتفشي ظاهرة الفساد وسيطرة الفاسدين على كل مفاصل الدولة.
- المحاصصة المقيتة فتحت الأبواب على مصراعيه أمام الفساد ونهب الأموال.
- استئثار النفاق السياسي بسبب الفساد الإداري ونهب الأموال واستخدامها في شراء الولاءات السياسية ، كما يتسبب في زيادة حالات العنف والانقسامات في المجتمع (زيادة، ٢٠٠٨، ص). موقع الوحدوي الالكتروني
- *الإساءة لسمعة الدولة أمام الدول والمنظمات الدولية والمستثمرين، مما قلص فرص الحصول على المساعدات والمعونات المالية ، وفرص الاستثمارات، مما انعكس سلباً على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبلا شك أن المواطن هو الخاسر الأكبر، الذي انعكس سلباً على ولاءه الوطني والمواطنة.

ونتيجة لكل ما سبق ذكره، أقصى إلى تفاقم حالة الإحباط لدى المواطن العراقي ، مما عمق ضعف روح المواطنة ، وظهور التمييز الطبقي وظهور الانتماءات الفرعية وقسم المجتمع العراقي إلى أربع أصناف هي:

- ١- مواطن الدرجة الأولى ولهم الحقوق والامتيازات الفاحشة مقابل واجبات قليلة أو معدومة وهم المسؤولون الكبار في الدولة.
- ٢- مواطنون يؤدون واجباتهم على أكمل وجه مقابل أدنى مستوى من الحقوق وهم الأكثرية من الشعب العراقي.
- ٣- مواطنون عيهم حقوق ويؤدون واجباتهم على أكمل وجه ، أي أن نوع من التوازن النسبي بين الحقوق والواجبات.
- ٤- ١ مواطنون ليس لهم حقوق ولا يقومون بأية واجبات وهم العاملون ولا يتوفر لهم سكن وحياتهم محدودة وكرامتهم ممتثلة.

سبل تعزيز المواطنة في العراق

يفرض الانتماء للوطن صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات ويجسد الشعور بالانتماء للوطن والشعور بالمسؤولية والحرص وإتقان العمل وأداء الواجبات وإطاعة القانون ومراعاة الآداب العامة، وأن الإخلال بتلك القيم من أخطر الأزمات التي تواجه أبناء المجتمع وتتسبب في شرخ وحدته الوطنية ، ويعاني العراق من هذه الأزمة بفعل غلبة الولاءات الفرعية كالدينية والطائفية والعرقية والقبلية والحزبية على حساب الولاء للوطن الأصل. لذا تقع على عاتق الجميع وتضافر الجهود من أجل الارتقاء والنهوض بواقع المواطن العراقي وتحسين أحواله من خلال توفير الخدمات الضرورية للحياة الحرة الكريمة ، وترسيخ روح المواطنة ونبذ الطائفية والمحاصصة وهذا يأتي من قيام المؤسسات المختلفة بواجباتها من أجل تحديد الملامح الإيجابية وتحديد السلبيات لتصويبها انطلاقاً من كون نجاح العملية يرتبط بتكامل عمل هذه المؤسسات لترسيخ المواطنة و الولاء للوطن. وفي مقدمتها الأسرة، التربية والتعليم، وسائل الإعلام والصحافة، دور العبادة، المؤسسات الثقافية، والرياضية والترفيهية.

أولاً دور الأسرة:

- أن مهمة الأسرة مهمة عظيمة وهي بمثابة رسالة وأمانة ، فإن أحسن في تلك المهمة أديا الأمانة وبلغا الرسالة فأن صلحت الأسرة صلح المجتمع، لذا تقع على عاتق الأسرة العراقية مهمة تعليم الأبناء القيم

- والسلوكيات الوطنية القويمة والراشدة مثل الحلي بالصدق وأداء الأمانة وحب الوطن والدفاع عنه والمشاركة في بنائه.
- الاهتمام بالقضايا التي تمس الوطن والعمل على تحقيقها.
- تشجيع الطفل العراقي للمشاركة في خدمة المجتمع مثل تنظيف المدرسة، أو المنطقة مع الحفاظ على النظافة والأموال والمرافق العامة.
- الاستعانة بالحف والمجلات في المنزل التي تعلم الطفل حب الوطن والدفاع عنه.
- الحث على التفوق والنجاح وبلوغ الغاية لتحقيق المكاسب الشخصية ورضاء الوالدين وتحقيق المصالح العامة للمجتمع.

● ثانياً: التربية والتعليم

- اتباع سياسة تعليمية لأعداد المواطن العراقي الصالح وتعريفه بحقوقه وواجباته، وان يكون عضواً فاعلاً ومؤدياً ما مطلوب منه ومتمسكاً بحقوقه ومطالاً بتلبيتها على أكمل وجه ويتم من خلال ما يأتي:
- فهم المسؤولية والاستعداد للقيام بأعبائها.
- فهم الهيكل التنظيمي للدولة على المستوى المحلي والإقليمي.
- فهم دور الأفراد في المشاركة في بناء المجتمع والدولة.
- فهم مبادئ حقوق الأفراد وتنمية القدرة على الاختيار مع مراعاة قواعد ومبادئ القوانين التي تحكم المجتمع.
- معرفة أهمية القوانين والأعراف والتقاليد واحترامها.
- إيجاد الحلول واختيار البدائل الأنسب لتحديات التي تواجه المجتمع العراقي.
- معرفة أهمية التعايش السلمي والمشاركة في عملية البناء والتنمية وتعاون أطراف الشعب العراقي على بعضه البعض.
- غرس حب الوطن في النفوس وتنمية روح الولاء للوطن.
- تعريف الناشئة بحضارة العراق وانه موطن الحضارة والتقدم لجميع الأمم.
- تشجيع المواطنين على حب الأعمال الخيرية والتطوعية التي تسهم في تأصيل المواطنة الصالحة.
- وبذلك تعمل المؤسسات التعليمية مكمل لعمل الأسرة لأدراك مكانه الوطن والعيش فيه رغم الاختلافات الدينية والعرقية والتعامل معها بروح وطنية لا طائفية أو عنصرية أو حزبية أو شخصية.

ثالثاً: وسائل الإعلام

- للأعلام دور كبير في ترسيخ روح المواطنة وتوعية الأفراد نحو مسؤولياتهم الفردية والجماعية وبناء روابط وغرس العادات والقيم والاتجاهات الموحدة لخدمة الوطن وبناء المجتمع السليم من خلال البرامج الهادفة التي تعمق روح المواطنة عن طريق المقالات ونقل الأخبار والمعلومات التي توضح انجازات الوطن وتشحذ الهمم وتنمية روح المواطنة وترسيخ حب الوطن وبيان حقوق المواطن وواجباته، وعلى الضد من ذلك يمكن أن يؤدي الأعلام إلى تثبيط العزائم وإشاعة الحرب النفسية و خلط الأوراق وتهويل كل ما يصب من تأزم الأمور والتحريض على العنف ونسف الحوار، لذلك على الدولة أن تتخذ الإجراءات التي من شأنها وضع حد لتلك الرسائل وذلك لأنها تنال من روح المواطنة.

رابعاً: المؤسسات الدينية

تعد المؤسسات الدينية من المؤسسات التي لها دور كبير في ترسيخ روح المواطنة بفعل ودور رجال الدين من خلال الخطب الدينية التي تركز على المبادئ والقيم السامية التي يتحلى بها الفرد العراقي من خلال تمسكه بالفضائل والأخلاق الحسنة والصدق والأمانة وأداء الواجبات ، والشعور بالمسؤولية والتفاني والتسامح والتعايش السلمي والتعاون وترسيخ حب الوطن بعيداً عن كل الاختلافات في الدين أو الطائفة أو العرق.

خامساً: دور المؤسسات الثقافية والرياضية والترفيهية

تقع على عاتق هذه المؤسسات وخاصة تنشئة الشباب من خلال توفير الأجواء المناسبة لملء أوقات الفراغ عبر ممارساتهم لهوياتهم الرياضية والاجتماعية وتطوير وعيهم وتنمية قدراتهم الإبداعية والثقافية وتشجيع ثقافة الحوار من خلال اللقاءات بين الشباب وتعزيز القيم الحسنة وحب الوطن والتعايش السلمي من خلال الأنشطة التي تقدمها هذه المؤسسات التي تسهم في بناء وترسيخ روح المواطنة بين أبناء الشعب الواحد

(المحمود، ٢٠١٠، ص ٢١٠).

سادساً: تعزيز قدرات النظام السياسي

أن الممارسات الخاطئة التي مارستها السلطات السياسية في العراق وعدم الاستفادة من خيراته ونهب ثروته وعدم الاستفادة منها في بناء المجتمع العراقي ومؤسساته، لذا ينبغي على القائمين على أداء مؤسسات الدولة العراقية العمل على وضع الخطط العلمية والعملية التي تصب في توظيف الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها العراق وبالشكل الأمثل رغم التحديات التي تواجه المجتمع من تحديات أمنية واقتصادية، وتبني سياسات رشيدة توظف تلك الإمكانيات لخدمة المواطن مما ينعكس ايجابياً على المواطن والمواطنة.

فالإسهام في تطوير القطاعات النفطية والزراعية والصناعية والسياحية ووضع سياسات توزيع المنافع والخدمات على سائر أفراد الشعب من دون تمييز وتفعيل دور الرقابة والمتابعة وتقديم الفاسدين للعدالة واسترجاع أموال العراق والقضاء على الفساد الإداري والمالي، وتلك السياسات مجتمعة تعزز قدرات الدولة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وهذا حتماً يسهم في أحياء روح المواطنة وترسيخها وبذلك لتحقيق العدالة والأمن والتنمية للمواطنين العراقيين بلا تمييز.

المقترحات:

- ١- التعامل مع الدين في المناهج الدراسية كقيمة عليا وترسيخ قيم المحبة والتسامح بعيداً عن النظرة الطائفية، وتقبل الآخر من خلال الحوار واحترام الحياة والعمل والتسامح والسلام.
- ٢- التعامل مع الأديان والقوميات والمذاهب في المناهج الدراسية التي يتكون منها العراق بروح الانفتاح واحترامها والقضاء على كل الشائعات أو الدعايات المغلوطة.
- ٣- اهتمام مديريات التربية بمراسيم رفع العلم العراقي واعتباره قيمة عليا لغرس روح حب الوطن والدفاع عنه.
- ٤- أظهار التجارب التاريخية التي مرت على العراق وخاصة تلك التجارب التي مثلت التعايش السلمي بين جميع المكونات.

٥- تقع على وسائل الأعلام مسؤولية نشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي بين جميع مكونات الشعب من خلال المسلسلات والدعاية وكل الأساليب الإعلامية الممكنة.

٦- على وزارة الثقافة نشر النصوص التاريخية التي تتحدث عن التعايش السلمي بين مكونات الشعب على مر العصور وترجمتها إلى اللغات الأخرى.

٧- تشريع القوانين والأنظمة التي تكفل الحرية للمؤسسات و الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم العمل على تأسيس مجتمع قائم على أساس الكفاءة والعقلانية التي تتجاوز الحدود القومية والدينية والمذهبية.

٨- تشجيع السياحة والسفر داخل البلد لمعرفة العادات والتقاليد الحميد والتعرف على الأديان والقوميات التي تعيش بسلام فيه من أقدم العصور.

٩- العمل على إصلاح النظام السياسي في العراق والقضاء على نظام المحاصصة واعتماد نظام المفاضلة على أساس الكفاءة ولكل المحافظات من دون أبعاد لأي مكون.

١٠- الاستفادة من تجارب الدول التي مرت بظروف مشابه لما يمر به العراق من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات وترجمة المؤلفات.

١١- العمل على رفع كل أنواع التمييز والغبن بين جميع مكونات الشعب وتنفيذ مطالبه في العيش بسلام على أرضه هي الطريق الوحيد في بناء هوية وطنية عراقية تؤمن الحياة الحرة والكرامة لشعبه والاستعداد للتضحية والفداء من أجل الوطن.

١٢- سن القوانين والأنظمة التي توفر الأمن والاستقرار والتعايش السلمي بين جميع المكونات وتحديد مصادر التوتر بتضافر الجهود الحكومية بسلطاتها الثلاث فضلاً عن جهود الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

١٣- الاتفاق على علم واحد يجمع بين مكونات الشعب العراقي ويعبر عن وحدته من شماله إلى جنوبه.

الخاتمة:

أن الخلل القائم في مؤسسات الدولة بسبب أدائها لوظائفها بالشكل الأمثل أنعكس سلباً على ترسيخ المواطنة بفعل التحديات الكبرى التي تواجه النظام السياسي في العراق، فالكثير من شرائح المجتمع العراقي ما زالت تعاني من الفقر والبطالة والافتقار إلى أبسط مقومات الحياة الحرة الكريمة، وهذا الواقع يستدعي بذل أقصى الجهود لمعالجة الخلل وإعادة بناء المواطنة وترسيخ حالة الولاء للوطن محل الولاءات الفرعية.

المصادر:

- ١- الحساني، قاسم محمد، المجتمع العراقي نسيج قوي ومتماسك وكذلك حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار وأحمد عبد الله: التحولات الديمقراطية في العراق مركز الخليج للأبحاث، دبي، دراسات عراقية، ٢٠٠٥
- ٢- الوردي، علي، وعاظ السلاطين، دار كوفان للنشر، لندن، بدون سنة
- ٣- حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية- الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥
- ٤- مجموعة باحثين، التسليح ونزع السلاح والسلام الدولي، الكتاب السنوي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧
- ٥- أحمد صبحي جميل، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسل الأموال ودور المصارف في مكافحتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون، ٢٠١١
- ٦- التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقي وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١
- ٧- زيادة عربية، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفساد على موقع الوحدة الالكتروني، ٢٠٠٨
- ٨- الجاسور، ناظم عبد الواحد، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨
- ٩- محمد عمر أحمد، واقع الهوية العربية بين الأطروحات القومية والإسلامية، دراسة من منظور فكري، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١

١- ١٠- علي وتوت، في السؤال الهوية ، عراق واحد، عن أي جنون نتحدث، عن كتاب المواطنة، الهوية الوطنية لمجموعة باحثين، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨

١٠- هوية، م ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الموقع الالكتروني:
١١- سيار الجبل، أهمية الهوية العراقية، يقظة الهوية العراقية- القسم الأول- أهمية الهوية الوطنية العراقية، ميزويوتاميا، مركز دراسات الوحدة العربية على الموقع الالكتروني:

١٢- النجار، باقر سلمان ، الفئات والجماعات، صراع الهوية والمواطنة- في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٢ - السنة الحادية والثلاثون، حزيران، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨

١٣- المحمود، علي طاهر، الهوية الوطنية في منظور الإنساني العراقي، رسالة ماجستير، آداب، بغداد، ٢٠١٠